

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٨

بتعديل البند (٤) من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الأزهر

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص البند (٤) من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الأزهر النص الآتى :

(٤) إضافة أية مادة يقترح مجلس الكلية المختص إضافتها إلى المواد التى تدرس بالكلية على أن تكون ذات صلة بهذه المواد وكذلك توزيع المواد على سنى الدراسة وتحديد ساعات الدراسة فى الأسبوع وتعيين الساعات المخصصة لكل مادة ووضع مناهج الدراسة واختيار كتبها .

مادة ٢ - لى رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نحن بأن يعصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٦٧ (١٩٤٨ سنة ١٩٤٨)

فاروق

نحن حضرته صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

شعوبدهمى النقراشى

رئيس مجلس الوزراء

شعوبدهمى النقراشى

قانون

وزارة الداخلية

أمر بتغيير اسم ناحية "خلوة الغلبان" باسم ناحية "الرياض"

وزير الداخلية

لبناء على طلب مديرية الغربية ،

وبعد موافقة كل من وزارة المالية ومجلس المديرية ،

أمر ما هو آت :

مادة ١ - تغيير اسم ناحية "خلوة الغلبان" بمركزى باسم ناحية "الرياض" ،

مادة ٢ - لى مدير الغربية تنفيذ هذا القرار ما

تحريراً فى ١٨ شعبان سنة ١٣٦٧ (٢٦ يونيه سنة ١٩٤٨)

شعوبدهمى النقراشى

نحن بأن يعصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٦٧ (٣٠ يونيه سنة ١٩٤٨)

فاروق

نحن حضرته صاحب الجلالة

وزير الصحة العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

شعوبدهمى النقراشى شعوبدهمى النقراشى

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٨

باجازة التخفيض أو الإعفاء من الرسوم عن القروض التى يعقدها البنك القارى الزراعى المصرى أو بنك التسليف الزراعى المصرى مع صغار الملاك الزراعيين أو الجمعيات التعاونية

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يرخص لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل فى أن يخفض أو يعفى من الرسوم التى سبق الوفاء بها أو التى تستحق بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية أو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية أو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ وذلك عن القروض التى عقدها أو يعقدها البنك القارى الزراعى المصرى أو بنك التسليف الزراعى المصرى مع الجمعيات التعاونية وصغار الملاك الزراعيين الذين يصير تحديدهم بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢ - لى وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

نحن بأن يعصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٦٧ (٣٠ يونيه سنة ١٩٤٨)

فاروق

نحن حضرته صاحب الجلالة

وزير العدل وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

شعوبدهمى النقراشى شعوبدهمى النقراشى